

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨٣٥**

الاثنين ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد فيتيغ	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	باكستان	السيد أحمد
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد تيان لن
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1250998 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيري.

السيد سيري (تكلم بالإنكليزية): قبل الشروع في الإحاطة الإعلامية، اسمحوا لي بالإشارة إلى أن اليوم هو يوم الاحتفال بالعيد اليهودي ''روش هاشانه''. وأود أن أهنئ زملاءنا الإسرائيليين، وأتمنى لهم سنة سعيدة جديدة.

أعود الآن إلى الإحاطة الإعلامية. لقد مر زهاء عام على إحالة الأمين العام طلب فلسطين العضوية في الأمم المتحدة إلى المجلس. في الوقت نفسه، وضعت المجموعة الرباعية إطارا لاستئناف الحوار، معيدة التأكيد بأن الحل الوحيد المستدام للنزاع، يتمثل في حل متفاوض عليه. على الرغم من بعض المشاركة الإيجابية والهادئة، لم ينخرط الطرفان بعد في حوار حقيقي بشأن المسائل الأساسية. وفي الآونة الأخيرة، بعد لقاء الرئيس عباس مع وزراء خارجية الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في القاهرة في ٥ أيلول/سبتمبر، أعرب عن عزمه الشروع في التحضير للسعي إلى رفعالمركز في الأمم المتحدة، من خلال الجمعية العامة.

تتزايد المخاطر اليوم، في خضم الأزمة المالية والاضطرابات الاجتماعية ذات الصلة في الضفة الغربية. وتظل العقبات الرئيسية سياسية متمثلة في: المسائل العالقة بين الطرفين، والاحتلال المستمر، والانقسام الفلسطيني المستمر. لكن لم يعد بوسعنا أن نعتمد على مجرد السعي لتحقيق تدابير بناء ثقة متبادلة قصيرة الأجل ترمي إلى بدء المحادثات. وهذه التدابير ليست بديلا عن سلام متفاوض عليه.

إن عدم إحراز التقدم على المسار السياسي، والنزاع والاحتلال المستمران، يعرضان للخطر مقومات حل الدولتين بالذات. وليس ثمة مظهر أكثر وضوحا لهذا الخطر من الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعصف حاليا بالسلطة الفلسطينية.

ابتداء من ٤ أيلول/سبتمبر، خرج آلاف المتظاهرين الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى الشوارع من أجل الاحتجاج على زيادة ضريبة القيمة المضافة، والزيادات الأخيرة في أسعار المحروقات والسلع الأساسية وتأخر صرف الحكومة للرواتب خلال شهر آب/أغسطس. وأغلقت النقابات وسائقو سيارات الأجرة والشاحنات مراكز المدن والتحقوا بالمتظاهرين. و والمتظاهر الذي أضرم النار في نفسه في رام الله، لايزال في حالة خطيرة. وجرى إحباط محاولات متظاهرين آخرين، بمن في ذلك أب وابنه.

وعلى الرغم من أن قوات الأمن الفلسطينية عالجت الاحتجاجات بحرفية وضبط نفس، تحولت المظاهرات إلى مظاهرات عنيفة في ١٠ أيلول/سبتمبر متسببة في جرح العشرات في المواجهات. وأصبحت الحالة في غزة متوترة أيضا عندما توفي مراهق في ٢ أيلول/سبتمبر بعد أن أحرق نفسه حتى الموت، للاحتجاج على الأوضاع المعيشية المزرية لأسرته.

أعلنت حكومة رئيس الوزراء فياض عن حزمة تدابير اقتصادية عاجلة في ١١ أيلول/سبتمبر، بما في ذلك تخفيض

ضريبة القيمة المضافة إلى ١٥ في المائة والعودة إلى أسعار ما قبل ١٥ أيلول/سبتمبر، فيما يخص الديزل والغاز.

ستوفر هذه التدابير إغاثة مؤقتة للمواطن الفلسطيني العادي الذي يتحمل العبء الأكبر من هذه الأزمة. وما لم نقم بضخ الأموال فورا وعلى نحو يمكن التنبؤ به، فإن السلطة الفلسطينية لن تستطيع تلبية احتياجاتها المالية المتكررة التي تقل عن بليون دولار. ومن شأن هذه الأزمة المالية المتصاعدة أن تشل مؤسسات السلطة الفلسطينية.

وستقدم لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين في اجتماعها الذي سيعقد خلال الأيام القليلة المقبلة في نيويورك، عرضا واقعيا عن الحالة المالية الخطيرة للغاية التي تواجهها السلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من جهود رئيس الوزراء فياض التي تستحق الثناء، فهو لا يزال يواجه الآثار الناجمة عن انخفاض المساعدات الخارجية، وعدم ا وفاء الدول المانحة بتعهداتها المالية، بالإضافة إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي. وكما يوضح تقريرنا الموجه إلى لجنة الاتصال المخصصة فإن مثل هذا التباطؤ يضعف الآمال في خفض ارتفاع معدلات البطالة والفقر والضعف، وهي عوامل لا تزال تؤثر على الآلاف من الفلسطينيين. وندعو بشكل عاجل على ضوء تلك الخلفية – وباعتبار أن ذلك يشكل خطوة فورية لضمان قدرة السلطة الفلسطينية المالية في الأجل القصير– الجهات المانحة، ولا سيما دول المنطقة، إلى زيادة مساهماتها وتوفير الأموال التي تشتد الحاجة إليها لسد الفجوة الحالية في الوقت المناسب.

وندعو الحكومة الإسرائيلية أيضا إلى بذل المزيد من الجهد لتخفيف العبء على عاتق السلطة الفلسطينية، وتوفير قوة الدفع الاقتصادي التي تشتد الحاجة إليها في الأجل المتوسط. وفي ١١ أيلول/سبتمبر أعلن رئيس الوزراء نتنياهو اعتزامه تحويل مبلغ ٢٢٥ مليون شاقل إضافي من عائدات أموال الضرائب المتحصلة للفلسطينيين. ونحن نرحب بذلك ونحث إسرائيل على اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الاتجاه. ولا ريب أن مزيدا من التيسير من قبل الحكومة الإسرائيلية، وخصوصا عبر تخفيف القيود على نحو يسمح بنمو القطاع الخاص، سيسهم في حفز النشاط الاقتصادي، فضلا عن ضمان الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية في الأجل المتوسط.

ولا تدعم التطورات الميدانية أيضا الجهود الرامية إلى التغلب على الجمود السياسي. فقد استمر النشاط الاستيطاني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٩ أيلول/سبتمبر أيدت الحكومة الإسرائيلية قرارا اتخذته لجنة للتعليم العالي بشأن رفع كلية تعليمية في مستوطنة أرييل إلى مستوى الجامعة. وفي حين أن ذلك القرار لا يزال في انتظار الموافقة النهائية، فإنه يؤدي إلى مزيد من الزحف نحو الضفة الغربية. وفي ١١ أيلول/سبتمبر أبلغ أن السلطات الإسرائيلية أصدرت أوامر بشأن مصادرة حوالي ١ ٥٠٠ دونم من الأراضي القريبة من نابلس. وفي ٢ أيلول/سبتمبر أخليت بؤرة ميغرون الاستيطانية وفقا لقرار من قبل المحكمة العليا وانتقلت نحو ٥٠ أسرة مقيمة هناك إلى مكان قريب منها. ولا يزال يتمثل موقف الأمم المتحدة في أن بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، سواء في أراض خاصة أم خلاف ذلك، مخالف للقانون الدولي ويجب وقفه.

وخربت العديد من السيارات، بينما دنس دير اللطرون ومسجد بالقرب من الخليل في ٤ و ١١ أيلول/سبتمبر على التوالي، في إطار الأنشطة المسماة ”دفع الثمن“ في أعقاب إخلاء ميغرون. وأسفر خمسة وثلاثون حادثا تنطوي على عنف المستوطنين عن إصابة ١٥ فلسطينيا بالإضافة إلى إلحاق أضرار بالغة بالممتلكات.

وقد هوجم الفلسطينيون في القدس في ٥ و ٧ أيلول/سبتمبر ولاحقت الشرطة الإسرائيلية بنشاط أولئك المهاجمين.

ونلاحظ إدانة الحكومة الإسرائيلية المستمر لتلك الهجمات. واعتقلت الشرطة الإسرائيلية أيضا شبابا مستوطنين على صلة بالهجوم الذي شن بقنابل المولوتوف في ١٦ آب/أغسطس بالقرب من الخليل. ومع ذلك فإننا نواصل حث السلطات الإسرائيلية على التصدي بشكل حاسم لأعمال العنف التي يرتكبها المواطنون الإسرائيليون.

وقد أسفر العنف الفلسطيني ضد الإسرائيليين في الضفة الغربية – ويتمثل معظمه في رمي السيارات بالحجارة – عن إصابة سبعة مواطنين إسرائيليين، مع بعض الأضرار المادية. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، قتل سائق فلسطيني حارس أمن إسرائيليا فيما يشتبه بأنه كان حادثا متعمدا لاذ مرتكبه بالفرار بالقرب من الجدار ومستوطنة أورانيت.

وبالنظر إلى الشواغل الأمنية، فقد أجرت قوات الدفاع الإسرائيلية ٢٤٧ عملية في الضفة الغربية المحتلة، أصيب فيها ١١٠ من الفلسطينيين واعتقل ١٨٦ آخرون. وقد حدثت معظم حالات الإصابات والاعتقالات أثناء المظاهرات الفلسطينية، بما في ذلك ضد الجدار الذي يحيد عن الخط الأخضر في مخالفة للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية (A/ES-10/273).

ولا يزال كثير من أعمال العنف المبلغ عنها تحدث في المنطقة جيم، وهي منطقة أساسية للامتداد المتصل لأراضي الضفة الغربية وبقاء الدولة الفلسطينية المستقبلية. ويكتسي وصول الفلسطينيين إلى المنطقة جيم وتنميتها أهمية بالغة لتحقيق النمو الطبيعي للسكان الفلسطينيين. وبالقدر ذاته فإن تنمية الموارد الطبيعية هامة للغاية بالنسبة للقطاع الخاص كي يتمكن من دفع النمو الاقتصادي على نحو لازم للتزايد المتسارع لعدد السكان. وقد شاركت الأمم المتحدة إلى جانب وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، الحكومة الإسرائيلية في سلسلة من مشاريع البنية التحتية والتخطيط الاجتماعي في المنطقة جيم، فيما يشكل مجموعة ١٨ مشروعا إضافيا من مشاريع التعليم والصحة التي وافقت عليها وكالة التنمية الدولية للتو.

ولا تزال الأمم المتحدة تشعر بالقلق إزاء حجم عمليات الهدم الجارية، التي تضمنت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١١ مبنى سكنيا. ونلاحظ أن هناك حوارا مستمرا بين المجتمعات المحلية الضعيفة المعنية وحكومة إسرائيل. وفي حين أن هناك مؤشرات أولية على الموافقة قريبا على خطط تتعلق بتلبية احتياجات نحو ٦–٨ من المجتمعات الفلسطينية فإن هناك حاجة ماسة لإحراز مزيد من التقدم في تلبية احتياجات المجتمعات الفلسطينية في المنطقة جيم بغية التصدي على نحو ملائم للاحتياجات الإنمائية لتلك المجتمعات في الأجل الطويل.

لقد واصلت قوات الأمن الفلسطينية العمل من أجل الحفاظ على القانون والنظام في الضفة الغربية. وفي ٥ أيلول/سبتمبر قتل أحد كبار قادة الأمن في السلطة الفلسطينية في جنينرميا بالرصاص، حيث نفذت عمليات أمنية واسعة النطاق منذ وفاة محافظ جنين في أيار/مايو. ولكي تواصل قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية العمل بفعالية، فإن من الضروري أن تحصل على المعدات اللازمة التي تنتظر حاليا الموافقة على استيرادها.

وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، بمناسبة الذكرى السنوية التاسعة عشرة لاتفاق أوسلو، قام جميع السجناء الفلسطينيين الذين يقبعون في السجون الاسرائيلية منذ ما قبل التوقيع على اتفاق أوسلو بإضراب عن الطعام ليوم واحد احتجاجا على استمرار حبسهم، فضلا عن التضامن مع المضربين الآخرين عن الطعام منذ مدة طويلة. ولا يزال الأمين العام يشعر بالقلق إزاء الحالة التي تهدد حياة ثلاثة من المضربين عن الطعام، ويطالب بالتوصل إلى حل سريع لمسائلهم. وعلى صعيد إيجابي، فقد تواصلت

زيارات أفراد الأسر من غزة إلى المعتقلين الفلسطينيين على أساس أسبوعي منذ استئنافها في ١٦ تموز/يوليه بتيسير من لجنة الصليب الأحمر الدولية.

وقد واصلت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية التحضير للانتخابات المحلية التي تقرر إجراؤها في الضفة الغربية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. ووفقا لقانون الانتخابات، فقد انتهت فترة الترشيح التي بدأت في ١ أيلول/سبتمبر في ١١ أيلول/سبتمبر. ويشكل ذلك معلما هاما، ونشجع السلطة الفلسطينية على إجراء الانتخابات في موعدها المقرر مع تقديم كل الدعم اللازم للجنة الانتخابات المركزية. وقد أجريت آخر انتخابات من هذا القبيل بصورة جزئية فحسب في عام ٢٠٠٥، في حين لم يجر التصويت على تنصيب بعض المجالس البلدية منذ عقد السبعينيات.

وفي غزة، أصدرت الأمم المتحدة تقريرا بعنوان ”غزة ٢٠٢٠“ في ٢٧ آب/أغسطس. وقد أبرز التقرير تنامي الضغط الناجم عن تزايد النمو السكاني في قطاع غزة أكثر من أي وقت مضى على توفير خدمات الكهرباء والمياه النظيفة والرعاية الصحية والتعليم، خصوصا و هي خدمات غير كافية الآن، ولن تواكب احتياجات السكان الذين يتوقع نموهم إلى ٢,١ مليون شخص بحلول عام ٢٠٢٠. وينبغي أن تكون هذه الآثار – ما لم يحدث تغيير في الحالة الراهنة غير المقبولة – أن تشكل مثار قلق لجميع الأطراف المعنية. ويجب علينا – بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتحقيق تقدم في عملية السلام – أن نعمل جميعا لكفالة سيادة الهدوء ووضع حد للانقسام في الصف الفلسطيني، فضلا عن إنهاء نظام الحصار.

وفي ذلك السياق الذي يدعو للاتعاظ، فقد تعكر صفو عدة أسابيع من الهدوء مرة أخرى في ٢٦ و ٣١ آب/أغسطس، عقب سقوط صواريخ محلية الصنع أطلقت من قطاع غزة على بلدة سديروت الإسرائيلية لتؤدي إلى تدمير البنية التحتية. وتسبب صاروخ من طراز غراد اطلق على بلدة نتيفوت الإسرائيلية في ٩ آب/أغسطس في أضرار مادية بالغة بأحد المنازل دون إصابة السكان. وأطلق من غزة مجموع ٥٠ قذيفة على إسرائيل، بما في ذلك ستة من صواريخ غراد و ١٧ قذيفة هاون. ونفذت القوات الإسرائيلية خمس غارات و ١٠ ضربات جوية ١٠ في غزة، لتسفر عن قتل ستة متشددين فلسطينيين، وإصابة أربعة آخرين منهم بالإضافة إلى إصابة ستة مدنيين. وأسفرت الضربات الإسرائيلية أيضا عن قتل فلسطيني واحد وإصابة آخر. ونواصل إدانة جميع الهجمات الصاروخية العشوائية من غزة على إسرائيل، ويجب وقفها. ونحث أيضا إسرائيل على إظهار أقصى درجات ضبط النفس.

ولا تزال الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة الفلسطينية تواجه عقبات.وقد أكد الرئيس عباس في اجتماع جامعة الدول العربية المعقود في ٥ أيلول/سبتمبر، مرة أخرى أهمية الانتخابات العامة لتحقيق المصالحة الحقيقية. غير أن حركة حماس أكدت من ناحيتها عدم إجراء أي اقتراع قبل تحقيق المصالحة.

في ٢ أيلول/سبتمبر، أجرت سلطات الأمر الواقع في غزة، تعديلا وزاريا على مجلس الوزراء الحاكم، لكن أشارت إلى أن الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية لن تتأثر بذلك.

إن تشكيل حكومة فلسطينية موحدة، أساسي لتحقيق حل الدولتين. وكانت المجموعة الرباعية أيضا واضحة عندما قالت بأن الحالة في غزة وحولها ستظل غير قابلة للتحمل، مادام لم تتوحد الضفة الغربية وغزة تحت حكم سلطة فلسطينية شرعية، تتقيد بالتزامات منظمة التحرير الفلسطينية. وفي هذا السياق، فإننا نرحب أيضا بتصريحات جامعة الدول العربية الداعمة للجهود التيسيرية التي تبذلها مصر، من أجل إعادة الفصائل الفلسطينية إلى مائدة التفاوض.

يظل رفع نظام الإغلاق، وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وانتعاش غزة وتحقيق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، أهدافا أساسية للأمم المتحدة. وسيعتمد نمو اقتصاد غزة في الأجل الطويل على إعادة تشغيل القطاع الخاص المنتج، من خلال السماح له بالحصول بشكل أيسر على المواد الخام اللازمة، وتدفق رؤوس الأموال والوصول إلى أسواقه التقليدية، المتمثلة في الضفة الغربية وإسرائيل. ولن يسمح رفع القيود المفروضة على دخول الحصى والرمل وقضبان الحديد والإسمنت بنمو القطاع الخاص فحسب، بل سيوفر أيضا مصدر دخل إضافي للسلطة الفلسطينية، من خلال فرض ضرائب في نقطة الدخول. في غضون ذلك، ينبغي الحفاظ على تدفق ثابت لموافقات الأشغال التي تتطلب مواد بناء ذات استخدام مزدوج. إننا نقدر التعاون المستمر مع السلطات الإسرائيلية ونتوقع الموافقة هذا الأسبوع على صفقة كبيرة إضافية من مشاريع الأمم المتحدة، بما في ذلك بناء مساكن ومدارس وملاجئ وبنية لمعالجة النفايات الصلبة.

أنتقل إلى الحديث عن المنطقة، تظل الحالة في سوريا مصدر قلق بالغ للأمين العام. إن السيد الإبراهيمي بصدد العودة من دمشق وسيعد تقريرا عن مهمته، لذلك سأوجز للغاية. ونحن نواجه دوامة العنف المروعة، لا تزال أهدافنا هي نفسها: وقف إراقة الدماء وانتهاكات حقوق الإنسان، لتخفيف المعاناة الإنسانية، والسعي إلى إيجاد حل سياسي من خلال عملية انتقال وحوار بقيادة سورية. ويتزايد العنف والقتل بشكل مأساوي، فيما يخص ملايين المدنيين السوريين،، نتيجة للعسكرة الخطيرة للنزاع. وتوسعت العمليات العسكرية، لتشمل جميع المدن الرئيسية. و ازداد قصف القوات الحكومية العشوائي للمناطق المدنية، بالأسلحة الثقيلة والدبابات والعتاد الجوي. وجرى تكثيف عمليات المعارضة المسلحة أيضا.

شهد شهر آب/أغسطس وقوع أكبر عدد من الضحايا حتى الآن، وتلك الحصيلة في تزايد. وثمة أكثر من ٢,٥ مليون شخص، بمن فيهم اللاجئون من فلسطين والعراق، الذين هم في حاجة الآن إلى المساعدة والحماية داخل سوريا. مع تدهور الأوضاع، نشهد وقوع تداعيات خطيرة على جيران سوريا. تعمل وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها الإنسانيون دون كلل لتقديم الغذاء والمساعدات الأساسية، لمن هم في حاجة إليها في سوريا، وكذلك إلى اللاجئين عبر الحدود. وتمكنوامن الوصول إلى عدد متزايد من الناس، ولكن هناك حاجة إلى المزيد من الدعم من الجهات المانحة لزيادة القدرات.

فيما يتعلق بالحالة في المنطقة الفاصلة، واصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، الاتصال بالسلطات العسكرية الإسرائيلية والسورية لمنع تصاعد التوترات. واحتجت القوة، منذ ١٨ تموز/يوليه، على العمليات التي تقوم بها قوات الأمن السورية في المنطقة الفاصلة، والتي تشكل انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية. شرعت قوات الدفاع الإسرائيلية، من بين تدابير أخرى، قبل ثلاثة أسابيع، في تعزيز السياج التقني، بما في ذلك من خلال نظام إنذار متقدم، على طول خط فض الاشتباك بين إسرائيل وسوريا. وجرى تعبيد طرق جديدة أيضا في العديد من المواقع. بشكل عام، وفي حين أن الحالة في الجولان السوري المحتل ظلت مستقرة نسبيا على الرغم من استمرار النشاط الاستيطاني، لا يمكن توقع حدوث أي تقدم في اتجاه السلام بين البلدين، بينما يظل الصراع في سوريا بدون حل. لكن تحقيق سلام عادل وشامل طبقا للقرارات ذات الصلة، لا يزال يشكل هدفا حاسما من أجل الوصول إلى الاستقرار الإقليمي وجزءا مهما لتجسيد رؤية المبادرة العربية للسلام.

ولا تزال الحالة في الحدود الشمالية للبنان متوترة، مما يؤكد الحاجة إلى استمرار اليقظة على المستوى الدولي، إزاء

المزيد من التأثر جراء الأزمة في سوريا. ومما يثير القلق بشكل خاص، استمرار القصف عبر الحدود من سوريا إلى لبنان، مع سبع حوادث مؤكدة منذ ٢٢ آب/أغسطس، مما أدى إلى إصابة ما لا يقل عن ثمانية أشخاص. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن الجيش اللبناني، قام بأداء قوي خلال هذه الفترة، في حين أن الحكومة والقادة السياسيين ساعدوا على تهدئة الحالةمن خلال الدعوات المسؤولة للوحدة الوطنية. في ١١ أيلول/سبتمبر، أفرج الجيش اللبناني عن آخر رهينة اختطفت في ١٥ آب/أغسطس، بينما أطلق سراح أربعة سوريين ومواطن تركي، في عملية جرت في ٨ أيلول/سبتمبر في جنوب بيروت، قامت خلالها القوات الحكومية بالعديد من الاعتقالات على خلفية عملية الخطف. وفي أعقاب إطلاق سراح أحد الحجاج اللبنانيين في ٢٥ آب/أغسطس، الذين اختطفوا في سوريا في ١٠ أيار/مايو، لا يزال ١٠ حجاج محتجزين.

ساد الهدوء أيضا مدينة طرابلس، رغم أنه هدوء هش، بعد توقف العنف في المدينة، وبعد أن ألقى الجيش اللبناني القبض على ١٨ شخصا في ٢٦ آب/أغسطس، لتورطهم في المواجهات التي جرت الشهر الماضي. وصادر الجيش اللبناني أيضا بنادق وذخائر وأسلحة ثقيلة. وتشير تلك العمليات الناجحة إلى حاجة الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني، المستمر إلى الدعم الدولي، في خضم مواجهتهما لتحديات متزايدة، نتيجة للحالة في سوريا.

ومن المقرر عقد دورة الحوار الوطني القادمة في ٢٠ أيلول/سبتمبر. يكتسي الدعم الدولي لاستمرار تلك العملية أهمية، لأنها تمثل اختبارا رئيسيا لالتزام جميع الأطراف اللبنانية باستقرار بلدها وسيادته، في وجه محاولات إحداث الفتنة الطائفية، وتوريط لبنان في الأحداث الإقليمية. وشجع البابا بنيديكت السادس عشر، الذي رحب به قادة جميع الطوائف في لبنان، بشكل أكبر على إرساء جو من الهدوء والتسامح خلال الزيارة التي قام بها إل لبنان من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر.

ظلت الحالة مستقرة في مجال عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ويسودها هدوء حذر. وحافظت القوة على تواجد معزز عبر مجال عملياتها، لأن الجيش اللبناني يعمل بقوة أقل، بسبب إعادة الانتشار المؤقت لبعض الوحدات، لتلبية المتطلبات الأمنية في شمال نهر الليطاني. وبينما تواصلت الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني، بشكل شبه يومي تقريبا، حدثت أيضا انتهاكات برية غير خطيرة للخط الأزرق، من الجانب اللبناني.

تجري تلك التطورات في السياق الإقليمي الأوسع، نطاقا الذي كما رأينا تسوده التوترات، التي أدت مؤخرا إلى فترات عنف مقلقة في المنطقة. في هذا السياق الصعب، كان الأمين العام واضحا بأن الوقت الآن قد حان بالنسبة للجميع، من أجل العمل لإحلال الهدوء وضبط النفس، والسعي لتعزيز الحوار والاحترام والتفاهم المتبادلين.

في الختام، في منطقة مضطربة وسريعة التغير، تشكل رؤية حل الدولتين والإنجازات التي حققتها السلطة الفلسطينية عناصر الاستقرار والتقدم، التي لا ينبغي أن تضيع، بل يتعين بدلا من ذلك الحفاظ عليها وتحقيقها بالكامل دون المزيد من التأخير. من جهة، يعني ذلك ليس أقل من دعم واضح من قبل المجتمع الدولي للسلطة الفلسطينية والجهود الجماعية المكثفة، لمعالجة المصاعب المالية التي تواجهها حاليا، والحفاظ على المكاسب المؤسسية التي تحققت حتى الآن. ويقع على عاتق إسرائيل أيضا مسؤولية هامة فيما يخص ضمان استمرارية السلطة الفلسطينية ولها مصلحة كبرى في ذلك. والمهم اليوم أكثر من أي وقت مضى بالنسبة للطرفين، القيام بالمزيد من الخطوات الإيجابية، والتحلي بضبط النفس والامتناع عن

ارتكاب أعمال استفزازية من شأنها إشعال بيئة قابلة للاشتعال أصلا.

بحلول نهاية هذا العام، سينقضي أيضا جدول زمني آخر وضعته المجموعة الرباعية من أجل التوصل إلى تسوية شاملة ومتفاوض عليها. في ظل جمود سياسي مطول وحالة تزداد هشاشة في الميدان، حان الوقت لكي يعيد المجتمع الدولي بجدية تقييمه للدور الذي يضطلع به فيما يخص حل النزاع. وفي ذلك الصدد، يأمل الأمين العام مخلصا في أن شركاء المجموعة الرباعية، سينظرون بالتشاور مع الطرفين، إلى أبعد من الجداول الزمنية الملزمة، ليرسموا ملامح، طريق سياسي يتسم بالمصداقية خلال الأشهر القادمة. سوف يعاني كلا الطرفين من عواقب عدم التصرف بمسؤولية والابتعاد أكثر عن حل الدولتين والسلام في المنطقة، على النحو الذي تتوخاه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية.

والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا حول الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.